

Distr.
GENERAL

S/1994/856
20 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بقراره ٨٩٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وكرر المجلس أيضا تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا؛ وأكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨^(١)، الذي وافق عليه المجلس في قراره ٤٢٦ (١٩٧٨)؛ وطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاونًا تامًا مع القوة حتى تنفذ ولايتها بالكامل؛ وكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تنفذ القوة ولايتها بالكامل على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرًا عن ذلك إلى المجلس.

ثانيا - تنظيم القوة

٢ - في تموز/يوليه ١٩٩٤، كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما يلي:

الأفراد العسكريون

١١	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فيجي
٥٩٨	كتيبة مشاة	
٣٤	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٦٥١	شرطة عسكرية	
٨		

١٣	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فنلندا
٤٨٢	كتيبة مشاة	
٢٠	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٥٢٤	شرطة عسكرية	
٩		
١٤	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فرنسا
٤١٦	كتيبة مختلطة (سرية صيانة، سرية دفاع، سرية حراسة مدرعة)	
١٠	شرطة عسكرية	
٤٤١	قيادة المعسكر	
١		
٢٢	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	غانا
٧٢١	كتيبة مشاة (بما فيها سرية مهندسين)	
٣٦	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٧	شرطة عسكرية	
٧٨٨	قيادة المعسكر	
٢		
٢٣	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	ايرلندا
٥٨٥	كتيبة مشاة	
٣٠	قيادة المعسكر	
١٧	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٦٧٧	شرطة عسكرية	
١٢		
٥	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	ايطاليا
٤٢	وحدة طائرات هليكوبتر	
٣٧		
١١	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	نيبال
٦٧٨	كتيبة مشاة	
٢٩	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٧٢٣	شرطة عسكرية	
٥		
٢٣	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	النرويج
٥٩٤	كتيبة مشاة	
١٦٦	سرية صيانة	
٣٢	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٨٣١	شرطة عسكرية	
١٦		

١٧	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	بولندا
٢٢٤	كتيبة سوقيات	
١٣١	سرية مهندسين	
٧١	وحدة طبية	
٤	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٥٦٧	شرطة عسكرية	
١٠		
٥ ٢٤٤	مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	

وتبين الخريطة المرفقة بهذا التقرير وزع القوة.

٣ - ويواصل اللواء تروند فوروهوفدي، من النرويج، توليه قيادة القوة.

٤ - وقام تسعة وخمسون من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في أداء مهامها. ويشكل هؤلاء الضباط غير المسلحين فريق مراقبي لبنان، ويخضعون للإشراف التنفيذي لقائد القوة. وهم قوام مراكز المراقبة الخمسة التي تقع على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الفاصل بين إسرائيل ولبنان. كما يعملون في خمسة أفرقة متنقلة في الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل من منطقة العمليات.

٥ - وتوفر الدعم السوقي للقوة كتيبة السوقيات البولندية، التي حلت محل كتيبة السوقيات السويدية اعتباراً من ٦ نيسان/أبريل، بالإضافة إلى عناصر من الكتيبة الفرنسية المختلطة، وسرية الصيانة النرويجية، وسرية المهندسين البولندية، وسرية المهندسين الغانية، والوحدة الطبية البولندية، ووحدة الطائرات العمودية الإيطالية وبعض أقسام الموظفين المدنيين، ولا سيما في مجالي الاتصالات وصيانة المركبات، وفي الوقت الراهن، تستخدم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٥٢٨ من الموظفين المدنيين، منهم ١٤٢ من المعينين دولياً و ٣٨٦ من المعينين محلياً.

٦ - وكان الاحتياطي المتنقل للقوة، الذي يتكون من سرية ميكانيكية مختلطة، تتألف حالياً من عناصر من سبع وحدات (أيرلندا وبولندا وغانا وفنلندا وفيجي والنرويج ونيبال)، يقوم بتعزيز كتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عند وقوع حوادث خطيرة وخلال عمليات التناوب. وكانت السرية الفرنسية المدرعة تقوم أيضاً بتعزيز هذه الكتائب حسب الاقتضاء، وبتسيير دوريات داخل منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٧ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة جنديين نتيجة إطلاق نيران معادية وعن وفاة جندي نيبالي نتيجة حادث مركبة. وبالإضافة إلى ذلك، توفي جندي فيجي وجندي بولندي لأسباب طبيعية. وأصيب بجراح ثمانية

آخرون نتيجة إطلاق نار أو انفجارات. ومنذ إنشاء القوة، توفي ٢٠٠ من أفراد القوة العسكريين، ٧٦ منهم بسبب إطلاق نيران أو انفجار ألغام أو قنابل، و ٨٢ في حوادث و ٤٢ لأسباب أخرى. وأصيب بجراح ٣٠٧ من الأفراد العسكريين بسبب إطلاق نيران أو انفجار الغام أو قنابل.

٨ - وما زالت القوة تواجه صعوبات في الوفاء باحتياجاتها من الأرض والمباني اللازمة لنقاط التفتيش ومراكز المراقبة وغيرها من المنشآت التابعة لها. والسبب الرئيسي لذلك هو أن الحكومة اللبنانية لم تسدد الايجار منذ عام ١٩٨٧ لأصحاب الممتلكات التي تستخدمها القوة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٣، أنجزت السلطات اللبنانية مسحاً للممتلكات التي تستخدمها القوة، بغرض تحديد مستوى التسديد. إلا أنه لم يتم حتى تاريخه دفع أي مبالغ الى المالكين.

٩ - وظلت القوة على اتصال وتعاون وثيقين مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة. وتواصل هذه السلطات تقديم مساعدة الى القوة فيما يتصل بتناوب قواتها عن طريق بيروت وبالأشطة السوقية الأخرى. وتم تحسين وسائل الربط والاتصالات مع الجيش اللبناني. ويقوم ضباط الارتباط التابعون للجيش اللبناني بالمساعدة بصورة خاصة في منع المواجهات مع العناصر المسلحة. وفي شباط/فبراير، أقام الجيش اللبناني نقطتي تفتيش دائمتين داخل منطقة انتشار القوة بغرض ضبط تدفق السلع الى البلد. وأقيمت نقطة تفتيش على الطريق الساحلية قرب "منصورة" في قطاع الكتيبة الفيجية، والثانية في جنوب ثنين في قطاع الكتيبة الايرلندية. ومن حين لآخر، يقيم الدرك وسلطات الجمارك نقاط تفتيش مؤقتة داخل منطقة انتشار القوة للغرض ذاته. وتواصل القوة تعاونها مع الدرك بشأن المسائل المتصلة بالمحافظة على القانون والنظام.

ثالثاً - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٠ - ما زالت اسرائيل تسيطر على منطقة في جنوب لبنان توجد فيها قوات جيش الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع، أو ما يسمى "جيش لبنان الجنوبي". ولم تبين بوضوح حدود منطقة السيطرة الاسرائيلية ولكنها تحدد بمقتضى الواقع بالمواقع المتقدمة لقوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع. وهي تشمل أراض مجاورة لخط الهدنة وأجزاء من قطاعات الكتائب الفيجية والنيبالية والأيرلندية والغانية والفنلندية وكذلك كامل قطاع الكتيبة النرويجية، فضلاً عن مناطق كبيرة تقع شمال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وتحتفظ قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع، داخل تلك المنطقة، بـ ٦٧ موقعا عسكريا كما يظهر في الخريطة المرفقة. كذلك تبين الخريطة الأماكن التي تتجاوز فيها منطقة السيطرة الاسرائيلية حدود منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة.

١١ - وشاهدت القوة ٥٥ عملية قامت بها ضد قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع عناصر مسلحة تعلن مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي (عمليتان منها في القسم الأخير من كانون الثاني/يناير، و ١٢ عملية في شباط/فبراير، و ٦ عمليات في آذار/مارس، و ٩ عمليات في نيسان/أبريل، و ٤ عمليات في أيار/مايو،

و ١٤ عملية في حزيران/يونيه، و ٨ عمليات في النصف الأول من تموز/يوليه). كما وردت تقارير عديدة عن هجمات ضد مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع شمالي نهر الليطاني. واستخدمت العناصر المسلحة في عملياتها القنابل والصواريخ وقذائف الهاون والقنابل اليدوية المدفوعة صاروخا والقذائف المضادة للدبابات. وأبلغ عن حدوث ست حوادث لإطلاق قذائف باتجاه شمالي اسرائيل.

١٢ - واصلت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع هجماتها وردودها الانتقامية ضد العناصر المسلحة مستخدمة المدفعية والهاون والدبابات والطائرات. وسجل عدد من حالات إطلاق النيران على البلدات والقرى، مما أدى الى وقوع خسائر بين السكان. وسجلت القوة ما يقرب من ١٠ ٥٠٠ قذيفة مدفعية وهاون ودبابات أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع.

١٣ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، وقعت ١٦٦ حالة إطلاق النيران من جانب قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع على مواقع وأفراد القوة أو بالقرب منهم. وكانت عمليات إطلاق النيران هذه وضع احتجاجات متكررة قدمت الى السلطات الاسرائيلية.

١٤ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان صد محاولات العناصر المسلحة استخدام منطقتها لأغراض عدائية. وأدى هذا الأمر في بعض الأحيان الى حدوث احتكاكات عند نقاط التفتيش التابعة للقوة، أعقبتها مضايقات لأفراد القوة وتوجيه تهديدات اليهم. وكانت تحل هذه الحالات عموما عن طريق المفاوضات.

١٥ - وحصل حادث خطير يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، حينما صادفت دورية تابعة للقوة عناصر مسلحة من حزب الله في قطاع الكتيبة الفيجية. وتلا ذلك تبادل إطلاق للنيران أصيب فيه جندي فيجي بإصابة خطيرة؛ وتوفي بعد ذلك بيومين. ويعتقد أن أحد العناصر المسلحة قد قتل في ذلك الحادث. وعقب ذلك الصدام، تعرض عدد من المواقع الفيجية ومعسكر الاحتياطي المتنقل للقوة لنيران كثيفة أطلقتها عناصر مسلحة وتسببت في إصابة جنديين فيجيين آخرين بجراح. وفي مساء اليوم ذاته، تعرض جنديان فيجيان يسيطران على نقطة تفتيش لإطلاق النار مصدره مركبة مارة؛ فقتل أحدهما وأصيب الآخر بجراح. واعتقلت السلطات اللبنانية فردا يشتبه في تورطه في هذا الاعتداء وما زالت تواصل تحقيقاتها، وتم احتواء الحالة في قطاع الكتيبة الفيجية بمساعدة قدمها الجيش اللبناني محليا وفي بيروت على السواء.

١٦ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أطلقت عناصر مسلحة في منطقة مجاورة لكفرة في قطاع الكتيبة النيبالية، قنبلة يدوية مدفوعة صاروخا وثلاث زخات من بنادق آلية بالقرب من طائرة عمودية تابعة للقوة.

١٧ - وكما حدث في الماضي، قامت القوة بنزع فتيل ألغام وقنابل مزروعة على جانبي الطرق ومخلفات حرب لم تنفجر، وتفكيك معدات عسكرية من أنواع شتى في منطقة الوزع. وتم القيام بما مجموعه ١١١ تفجيراً محكوماً.

١٨ - وفي داخل منطقة السيطرة الاسرائيلية، تحتفظ اسرائيل بالإضافة الى قوات الأمر الواقع، بإدارة مدنية وخدمة أمن. وتخضع الحركة بين منطقة السيطرة الاسرائيلية وبقية لبنان لرقابة شديدة وما زالت هذه المنطقة تعتمد على اسرائيل اقتصاديا. ويشغل لبنانيون من منطقة السيطرة الاسرائيلية ما يقدر بـ ٣٠٠٠ وظيفة في اسرائيل. وتسيطر قوات الأمر الواقع وخدمات الأمن على إمكانية الحصول على هذه الوظائف.

١٩ - وقد وقع حادث خطير في منطقة السيطرة الاسرائيلية في ١١-١٢ آذار/مارس حينما اكتشف أعضاء خدمة الأمن في قوات الأمر الواقع جماعة من العناصر المسلحة الفلسطينية في قطاع الكتيبة النرويجية. وفي المواجهة التي أعقبت ذلك، أطلق الرصاص على أحد أفراد هذه الجماعة وأردى قتيلا بعد أن كان قد استسلم.

٢٠ - وتلقت القوة مرة أخرى تقارير عن التجنيد الإجباري لقوات الأمر الواقع، بما في ذلك تجنيد أشخاص دون سن الثامنة عشر. وفي آذار/مارس، قدم مدنيون لبنانيون بيانات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بشأن طرد ثلاثة رجال من قريتهم في منطقة السيطرة الاسرائيلية، على أساس أن أبناءهم رفضوا الخدمة في قوات الأمر الواقع. وقد تم الاحتجاج على عمليات الطرد هذه لدى السلطات الاسرائيلية. وقد عاد الثلاثة المطرودين مؤخرا الى ديارهم.

٢١ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم المساعدة الإنسانية الى السكان المدنيين في منطقتهم، بالقدر الممكن في حدود الموارد المتاحة. وتعاونت القوة تعاوناً وثيقاً بشأن هذه المسائل مع السلطات اللبنانية، ومنسق برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تعمير لبنان وتنميته، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من وكالات وبراامج الأمم المتحدة العاملة في لبنان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية. وواصلت القوة تعاونها أيضاً مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) فيما يضطلع به من أنشطة لإصلاح المدارس والقاعات المجتمعية، وغير ذلك من المباني العامة التي دمرت أو لحقت بها أضرار أثناء القصف الاسرائيلي الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٣. وقدمت القوة المساعدة الى السكان المحليين في شكل إمدادات طبية ومياه وملابس وبطاطين وأغذية ووقود وكهرباء وأعمال هندسية وإصلاح المباني التي أصيبت بأضرار نتيجة إطلاق النيران عليها. وقامت أيضاً بحراسة المزارعين لتمكينهم من العمل في الحقول التي تقع في مدى مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وبالإضافة الى ذلك، قدمت من موارد أتاحتها حكومات البلدان المساهمة بقوات مشاريع مياه أو معدات أو خدمات للمدارس ومنحت إمدادات للخدمات الاجتماعية والمحتاجين. وتوفر المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الرعاية لما يكاد يبلغ متوسطه ٣٠٠٠ مريض مدني شهريا. ويوفر أيضا برنامج ميداني لطب الأسنان، يعالج ما يقرب من ٥٠٠ مريض شهريا. وقد ساهم أفراد القوة، بناء على مبادرة منهم، بمبلغ ٦٤٠٠ دولار من أجل أعمال إنسانية.

رابعاً - الجوانب المالية

٢٢ - أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٤/٤٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، للأمين العام بالدخول في التزامات تتعلق بتشغيل القوة بمعدل لا يتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٨٥٧٠٠٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٤٧٤ دولار) في الشهر لفترة تصل الى ستة أشهر اعتباراً من ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الى ما بعد فترة الستة أشهر المأذون بها بموجب قراره ٨٩٥ (١٩٩٤). وفي تلك الحالة، فإن التكاليف التي ستتكبدها الأمم المتحدة لمواصلة القوة ستكون في نطاق الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٤٨، على افتراض استمرار قوام القوة ومسؤوليتها على حالهما.

٢٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن فترات الولاية لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، مبلغاً قدره ٢٥٤,٢ مليون دولار.

خامساً - ملاحظات

٢٤ - خلال الأشهر الستة الأخيرة، ظلت الحالة في جنوب لبنان مشوبة بالتوتر والتقلب. واستمرت الهجمات التي تشنها عناصر مسلحة ضد القوات العسكرية الاسرائيلية والقوات المرتبطة بها على الأراضي اللبنانية. كما وقعت أحداث قليلة أطلقت فيها صواريخ على شمالي اسرائيل. وقد ردت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع، من جانبها، على الهجمات بقصف مدفعي شديد، وفي عدد من الحالات أسفر ذلك عن حدوث خسائر بين السكان المدنيين. وفي الأسابيع الأخيرة، تزايد أخذ القوات الاسرائيلية لزام المبادرة في القتال، بما في ذلك شن غارات جوية على أهداف في عمق الإقليم اللبناني.

٢٥ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بذل قصارى جهدها للحد بأقصى قدر ممكن من اتساع نطاق النزاع وحماية السكان من آثار أعمال العنف. ولقد زادت القوة من دورياتها في جميع أنحاء منطقة وزعها من أجل توفير الحماية داخل القرى وللمزارعين الذين يمارسون عملهم في الحقول. وفي مناسبات قليلة، كانت القوة نفسها هدفاً للعنف. ولا بد أن تؤكد مرة أخرى على التزام جميع الأطراف المعنية باحترام مركز القوة الدولي وغير المتحيز.

٢٦ - ورغم النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن بانسحاب اسرائيل، ما زالت اسرائيل تواصل احتلالها لأجزاء من جنوب لبنان وما زال موقفها العام إزاء الحالة في المنطقة وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما هو معروض في تقارير سابقة (انظر S/1994/62، الفقرة ٢٦).

٢٧ - وتقارن حكومة لبنان، من جانبها، بين التقدم المحرز في التعمير والإصلاح في أنحاء أخرى من البلد واستمرار احتلال اسرائيل في الجنوب. وهي تعتبر أن هذا يمثل العقبة الرئيسية أمام الانتعاش الوطني وتشدد على أن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) هو السبيل الوحيد لوقف العنف في جنوب لبنان. ويعرض موقف

لبنان بالتفصيل في رسالة وجهها إليّ القائم بأعمال البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/826)، وأبلغني فيها قرار حكومته أن تطلب الى مجلس الأمن أن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى.

٢٨ - وكما يتضح من هذا التقرير، ما زالت الحالة في جنوب لبنان كما هي بدون تغيير من الناحية الأساسية ولا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تُمنع من تنفيذ ولايتها. إلا أن ما تسهم به القوة في الاستقرار وما يمكنها أن توفره من حماية للسكان في المنطقة التي توزع فيها، في الحدود التي تفرضها الظروف عليها، ما زال يتسمان بالأهمية. وبناء على ذلك يوصي مجلس الأمن بقبول طلب الحكومة اللبنانية وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٢٩ - وفي تقرير الأخير (S/1994/62)، أعربت عن الأمل في أن يكون قد تم، في نهاية فترة الولاية الحالية ومحادثات السلم الجارية، إحراز ما يكفي من التقدم لتبرير إجراء تخفيض آخر في قوام القوة. وللأسف، لم يتم إحراز أي تقدم منظور في المحادثات. إلا أنني مضطر لأسباب أخرى الى أن أنظر بأكبر قدر من الجدية في إمكانية إجراء تخفيض. ورغم كل النداءات الموجهة الى الدول الأعضاء لدفع الأنصبة المقررة عليها فوراً وتصفية متأخراتها، لا تكفي الأموال المتاحة لحسابات القوة بالكاد إلا لتغطية نفقات ثلاثة أسابيع وقد وصل العجز المتراكم في الأنصبة المقررة فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الآن الى ما مجموعه ٢٥٤,٢ مليون دولار. والعجز في الأنصبة المقررة مشكلة طويلة الأجل، وحيث أن معظم نفقات القوة تتصل بالأفراد مباشرة أو غير مباشرة، لا يمكن تحسينها إلا عن طريق إجراء تخفيض في قوام القوة، مما سيؤثر، بالتالي، على أنشطة القوة. وبناء على ذلك، بادرت الى إجراء دراسة لتحديد كيفية أداء القوة لمهامها الأساسية في ظل هذه الظروف.

٣٠ - وفي الختام، أود أن أشيد بالميجور جنرال تروند فورو هو فدي، قائد القوة، وجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته، للأسلوب الذي سلكوه في تنفيذ مهمتهم الصعبة والخطيرة في كثير من الأحيان. وقد كان انضباطهم وتحملهم من المستوى الرفيع مما يعد مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة. وأشيد أيضاً بذكرى أفراد القوة الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلم.

حاشية

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وآذار/مارس ١٩٧٨، الوثيقة S/12611.

— — — — —